

الباب الثاني



دور المصارف في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية



الفصل الأول: التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الفصل الثاني : دور المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية

في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

obeykandi.com

الفصل الأول

التنمية الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الأول: قضية التنمية

المبحث الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث : العلاقة بين التنمية الاقتصادية

والتنمية الاجتماعية

المبحث الرابع: متطلبات التنمية الاقتصادية

المبحث الخامس: أولويات التنمية الاقتصادية

المبحث الأول

قضية التنمية

تحتل قضية التنمية قمة الهرم في القضايا الإستراتيجية التي توليها الدول والحكومات الاهتمام الأكبر بين مختلف القضايا الأخرى، لذلك حظيت باهتمام خاص من قبل المهتمين بالدراسات الإنسانية، وكان من نتيجة هذا الاهتمام ظهور العديد من النظريات التي تناولت موضوع التنمية، وإن كانت قد اتخذت اتجاهات محددة، فمنها ما ركز على الجانب الاقتصادي، ومنها ما ركز على الجانب الاجتماعي، ومنها ما حاول أن يركز على الجانب السياسي، وكان التركيز في المراحل الأولى منصباً على الجانب الاقتصادي البحث، حيث انحصر مفهوم التنمية في أنه معالجة حالة التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه الدول المتخلفة، وبالتالي فقد تم الربط بين التنمية والاقتصاد، وتحديدًا (رفع مستوى الدخل القومي الإجمالي) مع إغفال الجوانب الأخرى كالمجال الاجتماعي وغيرها..⁽¹⁾.

والمعنى للنظر في هذه النظريات يجد أن مفهوم التنمية واسع ومتشعب، اختلف فيه المفكرون والمتخصصون كل حسب تخصصه وثقافته، لذلك سنورد فيما يلي بعض التعريفات التي تناولها المهتمون بالتنمية في الأنظمة الوضعية، ونلحق به مفهوم التنمية في الاقتصاد الإسلامي.

أ - مفهوم التنمية الاقتصادية في الاقتصاد التقليدي:

لا يوجد تعريف محدد ودقيق لمفهوم التنمية عند أغلب المفكرين الغربيين، فقد تعددت المفاهيم بحسب ظروف وأفكار وعصر من تناولها من المفكرين، لذلك نذكر منها:

- التنمية الاقتصادية: هي مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير الموجهة لتغيير بنية الاقتصاد القومي وهيكله تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط

(1) هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي،

مصدر سبق ذكره، ص 17

الدخل الحقيقي للفرد، عن فترة ممتدة من الزمن، وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد⁽¹⁾.

- **التنمية الاقتصادية:** هي عبارة عن عملية تتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن (ربع قرن)، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية وحماية الموارد المتجددة من التلوث، والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب.⁽²⁾
- **التنمية الاقتصادية:** هي عملية نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم، أو بمعنى أدق، هي عملية الانتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف إلى الوضع الاجتماعي المتقدم⁽³⁾.

ب - مفهوم التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي:

الاقتصاد الإسلامي جزء لا يتجزأ من الدين الإسلامي، ومن هذا المنطلق فإن التنمية الاقتصادية لا تتحقق بمعزل عن جوانب الحياة الأخرى، الاجتماعية والروحية، ولهذا كان مفهوم التنمية عند أغلب المفكرين المسلمين لا يفصل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد جاء وصفهم لعملية التنمية متقارباً إلى حد كبير، بحيث يمكننا أن نجعلها بالمعنى التالي: «هي عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة، وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع، ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية، يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة، مستهدفاً توفير الاحتياجات الأساسية وموفرًا للضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي»⁽⁴⁾.

(1) يوسف يخلف مسعود، دور المصارف التجارية في تنمية الاقتصاد الليبي، مصدر سبق ذكره، ص 233.

(2) الموسوعة الحرة (موسوعة ويكيديا) على شبكة المعلومات الدولية <http://ar.wikipedia.org>.

(3) عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، (ب.ط)، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (ب.ت)، ص 210.

(4) علي خليفة الكواري، نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، بحث منشور في كتاب التنمية العربية «الواقع الراهن والمستقبل»، سلسلة كتاب المستقبل العربي، جزء (6)، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 1985 م، ص 70.

ومن التعريفات السابقة نلاحظ اختلاف مفهوم التنمية في الاقتصاد التقليدي عنها في الاقتصاد الإسلامي، ففي حين تعبر عنها النظم الوضعية بأنها «تغيير هيكل في النشاط الإنتاجي، يقاس بالتغير في الناتج القومي أو هيكل القوى العاملة»، يعبر عنها النظام الإسلامي بأنها «تغيير هيكل في النواحي الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية»، وبالتالي نجد أن التنمية في المفهوم التقليدي تهمل دور العوامل غير المادية^(*)، بينما المفهوم الإسلامي يؤكد أن التغير الهيكلي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي هو أصل التنمية.

ومع أن تحقيق التنمية والخير لكافة المجتمعات، كان دائماً هو الهدف المعلن من قبل أنصار مختلف الأنظمة الوضعية التي رأت أنه يمكن ضمان خير الإنسان إذا توفرت بعض الأهداف المادية التي تضمن: (القضاء على الفقر، وتلبية الحاجات المادية الأساسية لجميع الأفراد، وإتاحة الفرصة للجميع لكسب معيشتهم، والتوزيع العادل للدخل والثروة)، على أنه ما من دولة في العالم – بصرف النظر عما إذا كانت غنية أم فقيرة – تمكنت من تحقيق تلك الأهداف المادية على الأقل⁽¹⁾، بينما نجد في الاقتصاد الإسلامي أن الالتزام بقيم ومبادئ الشريعة الإسلامية شرط أساسي لتوجيه المناخ الاقتصادي والاجتماعي نحو التنمية، وبالتالي فهو لا يفصل بين الحاجات المادية وغير المادية.

(*) يقصد بالعوامل/ الحاجات المادية: الحاجات الحسية التي يحتاجها الإنسان في حياته، كاللباس والطعام وكافة السلع والخدمات الأخرى.

أما الحاجات غير المادية فهي: كل ما يشبع حاجات الإنسان الروحية والفكرية والأخلاقية، أو الحاجات المتعلقة بالتكافل الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية.

(1) محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، مصدر سبق ذكره. ص 27.

المبحث الثاني:

أهمية التنمية الاقتصادية

تنبثق أهمية التنمية من خلال الدور الذي تحدته باعتبارها سياسة اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تحسين مقومات الحياة، وتوفير أسباب الرفاه والحياة الكريمة في المجتمع الإنساني، وبما يؤدي إلى تحسن المستوى المعيشي للأفراد من خلال توثيقها للعلاقات الاجتماعية والسياسية، وبما يكفل زيادة الارتباط بين الجهد والإنتاجية، ويجمع بين القيم والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تكافح المجتمعات من أجلها، من توفير لمقومات الحياة، وتقدير للذات والحرية، وضمان حق الفرد في المشاركة، وشعوره بالأمان والاستقرار.

فعندما يساهم التقدم الاقتصادي في تحقيق تقدير الذات للدولة ومواطنيها، وعندما يسمح التقدم بحرية الاختيار أمام الأفراد، فعندئذ تتحقق التنمية المنشودة، لأن الإنسان هو محور عملية التنمية والمقياس الحقيقي لنجاحها⁽¹⁾.

وهناك جملة من المؤشرات، يمكن من خلالها قياس التنمية في أي مجتمع، من أهمها: ⁽²⁾

- 1- زيادة الدخل القومي الحقيقي، بما يؤدي إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد.
- 2- زيادة النشاط الإنتاجي، وتوفير فرص عمل لكافة أفراد المجتمع.
- 3- توفير كافة السلع والخدمات التي يحتاجها الإنسان (رفاهية اقتصادية عامة).
- 4- تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والرعاية الاجتماعية.
- 5- تقليل الفوارق بين فئات المجتمع (العدالة الاقتصادية والاجتماعية).
- 6- تحسين الأوضاع المالية والتجارية للدولة.
- 7- تحقيق الاستقرار والأمن القومي للدولة.
- 8- دعم مجتمع التكافل والتكامل الإسلامي.

(1) هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، مصدر سبق ذكره، ص 24

(2) يوسف يخلف مسعود، دور المصارف التجارية في تنمية الاقتصاد الليبي، مصدر سبق ذكره، ص 235. (بتصرف)

المبحث الثالث:

العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية

من المعروف أن النظام الاقتصادي لا يدور في فراغ، وإنما يدور في محيط من النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتعاليم الدينية، وهذه العوامل أصبحت من ضرورات نجاح التنمية الاقتصادية، لأن إحداث التنمية الحقيقية يتطلب مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الجوانب ذات الصلة بحياة الإنسان، فالإنسان هو محور عملية التنمية وهو مقياس نجاحها.

وتأتي العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية من أن أفراد المجتمع يؤثرون ويتأثرون بمتغيرات التنمية الاقتصادية، ففي حين تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفاهية أفراد المجتمع ورفع مستوى معيشتهم إلى الأحسن، تهدف التنمية الاجتماعية -إلى جانب وظيفتها الأساسية - إلى تحقيق أقصى استثمار للطاقات البشرية بالمجتمع.

ومن هنا برزت أهمية التنمية الاجتماعية في تحقيق التنمية الاقتصادية، بدفع عجلتها وضمان نجاحها واستمرارها، فالتقدم الاقتصادي أصبح اليوم يعتمد على المهارات والخبرات البشرية أكثر من اعتماده على رأس المال.

لذلك فإن إنتاجية الفرد وكفاءته تتوقف على ما يتوفر له من رعاية صحية، وما يتحصل عليه من تعليم يؤهله لمواكبة ظروف العصر، إضافة إلى الضمانات والحوافز التي تشجعه على تطوير قدراته والنهوض بمجتمعه، وليس أدل على أهمية التنمية الاجتماعية في تقدم المجتمع مما قاله المفكر الاقتصادي «مارشال» في كتابه (أصول الاقتصاد) حيث قال: (إن فئة متعلمة من الناس لا يمكن أن تعيش فقيرة)⁽¹⁾، وذلك لأن الإنسان بالعلم والمعرفة، والوعي والطموح، يكون قادراً على العمل والإنتاج والابتكار، ويستطيع أن يسخر كل ما يتاح له من موارد طبيعية لصالحه، ويحسن من مستوى معيشتة وحياة مجتمعه.

وبهذا يظهر مدى الترابط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

(1) هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، مصدر سبق ذكره، ص 47.

المبحث الرابع:

متطلبات التنمية الاقتصادية

من أجل أن تؤدي عملية التنمية أكلها، وتستوي على سوقها في أي مجتمع من المجتمعات، لابد أن تتوافر فيه مجموعة من العوامل والمقومات التي تركز عليها التغيرات المطلوب إحداثها في المناخ الاقتصادي والاجتماعي من أجل الوصول إلى تنمية شاملة للأبعاد المادية والخلقية والروحية للفرد والمجتمع. ومن أهم هذه المتطلبات ما يلي:

أولاً: المتطلبات المادية:

1 - التخطيط للتنمية:

لكل عمل ناجح لابد من التخطيط الجيد قبل الشروع فيه، ولكي تحقق التنمية هدفها، وتشق طريقها على الوجه المطلوب، فلا بد من وضع الخطط اللازمة لإحداث تلك التغيرات بطريقة عملية وموضوعية مدروسة، ثم متابعة تنفيذها أولاً بأول، والعمل على إنجاحها، لتتم بالشكل المطلوب.

ويجب عند التخطيط لعملية التنمية أن توضع الخطط على ضوء الإمكانيات المتاحة، وبقدر الحاجات والقيود الاقتصادية والاجتماعية بكل مرحلة من مراحل تحقيق التنمية، وذلك من خلال وضع أهداف معينة لكل مستويات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتجارة الخارجية والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، واستخدام الموارد المتاحة أكفأ استخدام ممكن، وذلك بالحرص على توظيف الكفاءات البشرية حسب قدراتها الوظيفية، مع وجود تنسيق وتوازن بين الأهداف المادية وغير المادية.⁽¹⁾

(1) السيد أحمد عبد الخالق، مدخل إلى دراسة التنمية الاقتصادية، (ب.ط)، بدون ناشر، 1996 م، ص 170.

2- تراكم رأس المال:

ويقصد بالتراكم الرأسمالي: تكوين القطاع الإنتاجي في الاقتصاد، من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار الإنتاجي، وتنميتها بصفة مستمرة.

حيث إن توافر الأموال يعد أحد المقومات الأساسية في عملية التنمية؛ لإجراء التحولات الهيكلية المطلوبة، إلا أن أهمية تراكم رأس المال مرتبطة بتوفر العناصر الأخرى القادرة على التخطيط له واستخدامه في توفير الأصول اللازمة للإنتاج وتقديم الخدمات حسب الأولويات التي تتطلبها التنمية، إذ لا قيمة لرأس المال النقدي ما لم يتحول إلى أصل منتج للسلع والخدمات⁽¹⁾.

ويعتبر تكوين رأس المال وتنميته، أحد أبرز المسؤوليات التي تواجه حكومات الدول النامية، خاصة الدول غير النفطية التي تعاني من انخفاض مستوى الدخل القومي ومعدل نموه، في مقابل ارتفاع مستويات الاستهلاك وتدهور معدلات الادخار، الأمر الذي يدفع بتلك الدول إلى ضرورة تخصيص الفائض القليل المتبقي لإشباع الحاجات الضرورية في المجتمع، مما يزيد من اتساع الهوة بين حجم المدخرات ورصيد النقد الأجنبي لديها، وبالتالي فإن ذلك سيؤثر على تراكم رأس المال، ويخلق المزيد من المشاكل الاقتصادية.

لذلك من الممكن أن يسهم كافة أفراد المجتمع في المشاركة في تكوين رأس المال اللازم لتحقيق التنمية المنشودة، من خلال توعية الأفراد بأهمية هذا المقوم، ووضع سياسات لترشيد الإنفاق الاستهلاكي وإعطاء الأولوية في الإنفاق للحاجات الأساسية للفرد والمجتمع، ثم الاحتياجات شبه الضرورية، وأما الكماليات فيكون الإنفاق عليها بالقدر الذي يتفق مع مستوى الدخل، دون إسراف أو تبذير.

وفي المقابل ينبغي على الدولة تشجيع الأفراد على استثمار مدخراتهم من خلال تقديم الحوافز والإعانات لهم، ومنحهم إعفاءات ضريبية على الإنتاج، وإمداد المشروعات الخاصة بالخبرات والكفاءات، والعمل على إزالة العقبات التي توقف العمل أو تعطل الطاقات.⁽²⁾

(1) السيد أحمد عبد الخالق، مدخل إلى دراسة التنمية الاقتصادية، مصدر سبق ذكره، ص 167.

(2) هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، مصدر سبق ذكره، ص 55، 68.

3- توفر الموارد الطبيعية:

وهي تشمل كافة الموارد المتوفرة في الطبيعة، سواء كانت موارد أرضية أو مائية أو مصادر للطاقة المختلفة، وغيرها.

ورغم أهمية هذه الموارد في أغلب الأنشطة الاقتصادية، إلا أن الآراء اختلفت حول درجة أهمية هذا المقوم في تحقيق التنمية الاقتصادية، فهناك من يرى أنها ليست أساسية، مستنداً على ذلك بأن العديد من الدول تتوفر لديها هذه الموارد بكميات هائلة إلا أنها تعتبر متخلفة وتعاني العديد من المشاكل، بينما هناك دول أخرى لا تمتلك الموارد الطبيعية ومع ذلك فهي متقدمة، كاليابان وسويسرا⁽¹⁾ اللتين تقدمتا دون أن يتوفر لهما إلا جزء ضئيل من هذا المقوم.⁽²⁾

ثانياً: المتطلبات غير المادية

1- وعي المجتمع بأهمية التنمية:

إن من أهم العقبات التي تواجه نجاح خطط التنمية في أي مجتمع، هي عدم إدراك أفراد ذلك المجتمع بمدى أهمية التنمية، حيث إن أي مشروع من المشاريع التي تنشئها الدولة وتخصص لها الأموال الطائلة لن يحقق الهدف من إنشائه ما لم يربح أفراد المجتمع أهمية هذا المشروع، ويدركوا أن الهدف من وجوده إنما هو تحقيق رفاهيتهم جميعاً.

لذلك يعتبر ضعف استجابة المجتمع لعمليات التنمية من أبرز المشاكل التي تواجهها جهود التنمية، بل إن نجاح التنمية ذاتها مرتبط بثقافة الفرد وأنماط حياته، ومدى استعداداته

(1) تعتبر اليابان اليوم في مصاف الدول المتقدمة، وقد مثلت نموذجاً رائعاً بتحقيقها لمستوى عال من التنمية الاقتصادية بالرغم من افتقارها للموارد الطبيعية، وتعرضها أثناء الحرب العالمية الثانية لدمار شامل لم يحدث لأية دولة أخرى في العالم، كما أن سويسرا هي الأخرى تفتقد للموارد الطبيعية، ومع ذلك فقد استطاعت كلا الدولتين تحقيق التقدم الاقتصادي بما تمتلكه من مهارات بشرية هائلة.

(2) خليل حسن خليل، دراسات في التنمية الاقتصادية، (ب.ط)، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1963م، ص 41.

للتعاون مع غيره من أفراد المجتمع أو مع مؤسسات الدولة للمشاركة في العمليات الإنمائية بزيادة العطاء والإنتاجية، وتحقيق العدالة الاجتماعية⁽¹⁾

2- تنمية الموارد البشرية:

إن الهدف الحقيقي من التنمية في المجتمع الإسلامي يتمثل في تنمية الإنسان، فهو الغاية المقصودة والمحور الأساسي لعملية التنمية، وهذه التنمية تشمل جميع جوانب حياة أفراد المجتمع (المادية والروحية والخلقية)، بعكس أغلب المجتمعات الأخرى التي تقتصر على تنمية الحاجات المادية فقط، وتختصر تنمية الموارد البشرية في تعزيز قدراتها العضلية والفكرية دون النظر لإحساسها بالسعادة أو الاستقرار النفسي.

وحيث إن رأس المال البشري هو عصب التنمية، وهو القادر على دعم وتنمية الاقتصاد، من خلال زيادة الإنتاجية وتحقيق القيمة المضافة، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، والمحافظة على البيئة، وحتى يكون المورد البشري قادراً على القيام بهذه المهام، فلا بد من أن يعتمد في تنميته على تكامل عناصر رئيسة في مقدماتها (التنمية الروحية والأخلاقية، التعليم والتدريب، الرعاية الصحية، حقوق الإنسان الأخرى)، وذلك في إطار مؤسسي ينظر إلى التنمية على أنها عملية اجتماعية يحتل الإنسان مركزها، ويشكل الجهل والبطالة والفقر والانحراف أسباب فشلها وتفككها⁽²⁾.

وبالتالي ينبغي أن ينصب الجانب الأكبر من جهود التنمية على إعداد الإنسان وتهيئته لأداء دوره في نهضة المجتمع وتقدمه، لأنه متى أحيط الفرد بالرعاية والاهتمام، وعومل على حسب قدراته وطاقته، كان إسهامه أكبر وتأثيره أفضل في دعم مسيرة التنمية المستدامة.

من خلال تصميم برامج التعليم المناسبة وإعداد مراكز التدريب المتخصصة، وإتاحة الفرص للمواهب الشابة للمشاركة في إدارة المؤسسات، فضلاً عن إيجاد نظم للحوافز من

(1) هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، مصدر سبق ذكره، ص 57، 71.

(2) المصدر نفسه، ص 172.

شأنها تأهيل الكفاءات والحد من هجرة الخبرات.⁽¹⁾ و إلى جانب الاهتمام بتوفير الرعاية الصحية لأفراد المجتمع، وتمكينهم من التمتع بكامل حقوقهم الإنسانية.

وقد انفرد الاقتصاد الإسلامي عن غيره من النظم الأخرى باهتمامه بحاجات الإنسان غير المادية، والتي من أهمها: الحاجات الروحية، والأخلاقية، والاجتماعية، وسعى في رعايتها وتنميتها، على اعتبار أنها جزء لا يتجزأ من هوية المجتمع المسلم، فالإيمان في الإسلام ليس إيماناً مجرداً، وإنما إيمان محدد مرتبط بالعمل والإنتاج، والتعامل بالعدل والإحسان، ورفض الاستغلال والاحتكار والإسراف، أو هدر الموارد وتعطيل الطاقات⁽²⁾، وبتنمية هذه الحاصل سيتجه الأفراد إلى مجتمع التكافل وحياة الرفاهية والرخاء.

وعن هذا الجانب الإنساني في الاقتصاد الإسلامي، يقول أحد المفكرين الغربيين، وهو (جاك أوستري): «إن الإسلام يهدف إلى تخليق الاقتصاد»، أي جعل الاقتصاد أخلاقياً⁽³⁾، وفي الآونة الأخيرة بعد تعثر النظام الاقتصادي الوضعي ظهرت العديد من الدعوات التي تنادي بضرورة إدخال العنصر الأخلاقي والروحي في عمليات التنمية⁽⁴⁾.

3 - الاستقلال السياسي والاقتصادي:

لعل من أبرز أسباب تخلف الدول وقوعها تحت سيطرة الاستعمار من قبل الغير، فظاهرة الاستعمار أدت إلى استنزاف واستغلال ثروات المجتمعات المستعمرة، دون أدنى اهتمام بقضية التنمية داخل تلك المجتمعات، مما أبقاها تعاني الفقر والتخلف طيلة بقائها في التبعية، لذلك فإن شرط الاستقلال والتحرر من التبعية للغير شرط أساسي ومهم للانطلاق نحو التنمية⁽⁵⁾، فالتنمية لا يمكن فصلها عن الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لأنها في أساسها

(1) دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، مصدر سبق ذكره، ص 175.

(2) محمد عمر شابر، الإسلام والتحدي الاقتصادي، مصدر سبق ذكره، ص 274-278.

(3) جاك أوستري، الإسلام في مواجهة النمو الاقتصادي، (ب، ط)، ترجمة: نبيل الطويل، دار الفكر، دمشق، سوريا، (ب.ت)، ص 113.

(4) المصدر نفسه، ص 120.

(5) عمرو محي الدين، التنمية والتخلف، مصدر سبق ذكره، ص 219.

تقوم على تحرير شامل سياسيا واقتصادياً واجتماعياً للوطن والمواطن في آن معاً⁽¹⁾، وبالتالي لا يمكن القول بأن الاقتصاد القومي قد دخل مرحلة التنمية الاقتصادية، إلا إذا أصبحت التنمية الاقتصادية نمطاً طبيعياً لهذا الاقتصاد، بمعنى أن يمتلك المجتمع قوى النمو الذاتي والمستمر، القوى القادرة على اجتياز العقبات كافة، ودفع عجلة الاقتصاد نحو النمو والتقدم، فلا استقلال لشعب يأكل من وراء حدوده.

وهنا تجدر الإشارة إلى الفارق بين امتلاك المجتمع لمقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبين اكتسابه لمظاهر التحضر السائدة في الدول المتقدمة، فإتباع المجتمع لبعض أساليب الحياة في الدول المتقدمة - كما هو سائد في أغلب الدول العربية - بما يتضمنه من نمط للمعيشة والسلوك أو استهلاك أحدث المنتجات الغربية، واستحداث مؤسسات التعليم الغربي، وغيرها من مظاهر الحياة الاجتماعية الغربية لا يعني تحقيق التنمية⁽²⁾، لأن التنمية الحقيقية تعني امتلاك المجتمع لأساليب الإنتاج والمعرفة التي تمكنه من إشباع حاجاته وتوفير متطلبات الحياة المتوافقة مع قيمته وثقافته، أما اكتساب مظاهر الحياة السائدة في الدول المتقدمة، ليس إلا صورة أخرى من صور التبعية لتلك الدول، وهذه التبعية قد تؤدي بالمجتمع إلى أن يصبح مجتمعاً متقدماً من حيث استهلاك السلع والخدمات دون أن تتوفر لديه الإمكانيات التي تحول به إلى مجتمع متقدم من حيث الإنتاج.⁽³⁾

(1) خليل حسن خليل، دراسات في التنمية الاقتصادية، مصدر سبق ذكره، ص 44.

(2) عمرو محي الدين، المصدر السابق، ص 212.

(3) المصدر نفسه، ص 213.

المبحث الخامس:

أولويات التنمية الاقتصادية

بما أن أغلب الدول النامية لا تتوفر لديها كافة الإمكانيات التي تمكنها من تحقيق عملية التنمية الاقتصادية ذاتياً، فإنه ينبغي عليها استغلال الموارد والطاقات المتاحة لديها أفضل الاستغلال، ومن أجل الوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد، ينبغي ترتيب حاجات المجتمع ومتطلباته حسب الأولوية من حيث حاجة المجتمع إليها.

ويمكن تحديد أولويات التنمية من السياسات التي تقوم على الأسئلة الأساسية التالية (ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ولمن ننتج؟) أي ما هي السلع والخدمات الأولى بالإنتاج والتوفير من غيرها، وما هي الموارد المطلوبة لذلك؟ وما شكل التقنية اللازمة لإنتاجها؟ ثم من هم المستفيدون من هذه السلع والخدمات وإلى أي مدى؟، وبتحديد هذه السياسات يمكن استخدام الموارد والإمكانيات أفضل استخدام وإعادة توزيعها بشكل عادل بين الأفراد، وبين الحاضر (الاستهلاك) والمستقبل (الادخار والاستثمار).⁽¹⁾

وبالتالي يمكن تقسيم أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما يلي:

1- توفير الضروريات:

ونعني بها: الحاجات الأساسية لاستمرار الحياة، ويستوي فيها جميع البشر، وهي تشمل كل ما يحفظ للإنسان نفسه، وعقله، ودينه، ونسله، وماله، وأسباب وجوده في هذه الحياة، كالطعام واللباس والسكن والصحة والأمن والتعليم والتربية الدينية والخلقية والاجتماعية.

والحاجات الأساسية الأخرى التي يحتاجها المجتمع في مجموعه، كالمؤسسات ومرافق البنى التحتية كالمدارس والمستشفيات والمشاريع الإنتاجية ومراكز البحث والتطوير والحفاظ على البيئة.. وغيرها. إذ يجب أن يأتي توفير هذه الحاجات ضمن الخطوة الأولى للانطلاق نحو التنمية، وعند ضمان توافرها لكافة أفراد المجتمع، يأتي دور المرحلة التالية.

(1) محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدى الاقتصادي، مصدر سبق ذكره، ص 31

2- توفير الحاجيات:

والحاجيات، هي كل ما يزيد عن الحاجات الضرورية، وتشمل كل ما يؤدي إلى التوسعة في حياة الأفراد والمجتمع، ويمكنهم من التغلب على أعباء المعيشة، ويساعدهم على ممارسة حياتهم بشكل أكثر سهولة ويسر، وبما يتوافق مع ظروف العصر، ومثال ذلك: التوسع في المرافق العامة لزيادة تحسين الخدمات، وتوفير المساكن الواسعة والمريحة، ووسائل النقل والاتصالات المتطورة، ودعم التوسع في مؤسسات التعليم والتدريب، وتطوير المناهج والاتجاه نحو التخصص في مختلف فروع العلم والمعرفة؛ لتنمية الكفاءات والخبرات القادرة على تنمية وتطوير المجتمع.

3- التحسينات المستمرة لنوعية الحياة:

وهذه المرحلة تشمل الأمور التكميلية، التي يؤدي الأخذ بها إلى تيسير وتحسين نمط الحياة بالمجتمع، بعد أن يتحقق للجميع كل احتياجاتهم الأساسية، تدرجاً من الأهم إلى المهم، وبشكل منضبط ومتوازن.

4- مراعاة الأولوية المحلية:

حيث تقتضي أولويات التنمية، تعبئة المدخرات وتوفير الإمكانيات، وتوعية القدرات، وتوجيهها لتنفيذ سياسات التغيير الهيكلي المطلوب، وتحقيق مشاريع التنمية داخل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، بالمجتمع المحلي، فالمال والخبرات الكفؤة من أهم عناصر الإنتاج، التي يعتمد عليها نمو الناتج المحلي بشكل كبير، وعليه فإن هجرة هذه الإمكانيات سواء مالية أو مادية أو خبرات بشرية ونزوحها من الاقتصاد المحلي قبل الوصول إلى مرحلة النمو الذاتي، يعد فاقداً للاقتصاد المحلي يمكن أن يؤدي إلى خلل في تنفيذ السياسات التنموية ويعيق تحقيق التنمية المنشودة.

الفصل الثاني

دور المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية
في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الأول: دور المصارف في تحقيق التنمية

المبحث الثاني: دور المصارف التقليدية في تحقيق

التنمية الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الثالث : دور المصارف الإسلامية في تحقيق

التنمية الاقتصادية والاجتماعية

obeykandi.com

مُهَيِّدٌ

تناولت في الفصل السابق مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأهم المرتكزات التي تقوم عليها عملية التنمية، ثم تطرقت إلى الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به المصارف والمؤسسات المالية في تكوين وتراكم رأس المال اللازم لإحداث التغيير المطلوب في الهيكل الاقتصادي.

وفي الباب الأول كنا قد تعرفنا على الآلية التي تعمل بها كل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، وعن طبيعة نشاطاتها وأساليبها في حشد الأموال وتوظيفها في الاقتصاد.

وفي المبحثين التاليين سنبحث في دور كل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ومدى مراعاتها لجوانب التنمية الاجتماعية في المجتمع.

المبحث الأول :

دور المصارف في تحقيق التنمية

أشرت فيما سبق إلى أن أحد المرتكزات الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية لأية دولة، هو حجم التكوين الرأسمالي، الذي يمكن لتلك الدولة تكوينه خلال فترة زمنية معينة.

إذ يعتبر توفر التمويل المطلوب أداة اقتصادية واجتماعية مهمة، فهو يقوم بدور بارز لا في تخصيص الموارد النادرة وتوزيعها فحسب، بل في استقرار الاقتصاد ونموه.

ولما كان توفير رأس المال المطلوب يتوقف أساساً على مدى توفر مصادر التمويل المحلية المختلفة قبل اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية، فإن حجم التكوين الرأسمالي يعتمد بشكل كبير على حجم المدخرات المحلية، خاصة فيما يتعلق بقدرة الاقتصاد المحلي على تحقيق نمو ذاتي مستقر وقابل للاستثمار، لأن تمويل التنمية الاقتصادية يعني في الأساس، بحث مصادر الادخار المحلي، التي تشمل (مدخرات القطاع العائلي، ومدخرات قطاع الأعمال سواء الخاص أو العام، إضافة إلى المدخرات الحكومية) وإيجاد الوسائل الكفيلة بتعبئة هذه المدخرات لأغراض التنمية.

وحيث إن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتبر مسؤولية مشتركة بين مختلف مؤسسات المجتمع، من حكومة ومؤسسات السياسة النقدية والمالية، ومؤسسات الجهاز المصرفي للدولة.

وبالتالي فإن على المصارف - بصفتها قطاعاً تموالياً يلعب دوراً حيوياً ومهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية - تقع المهمة الأساسية في توفير التراكم الرأسمالي اللازم لتمويل مشاريع التنمية، من خلال ما تقوم به من عمليات الوساطة المالية بين الوحدات ذات الفائض المالي، والوحدات ذات العجز المالي، سواء كانت أفراداً أو مؤسسات، وإعادة ضخ تلك الأموال وتدويرها في الاقتصاد.

فالمصارف تقوم بدور كبير في حشد وتعبئة المدخرات المحلية، من خلال ما توفره من أوعية ادخارية مختلفة، ومن ثم تقوم بإعادة توجيه تلك المدخرات وتوظيفها في دعم وتمويل القطاعات الإنتاجية والصناعية والزراعية والتجارية وغيرها من قطاعات الاقتصاد المختلفة، مع إعطاء الأولوية لتمويل مشروعات الاستثمار الحقيقي التي تنتج السلع والخدمات، و الأخذ في الاعتبار أهمية وجدوى منتجات تلك المشروعات.

وعلى هذا يقع على المصارف مسؤولية القيام بعمليات التمويل المطلوبة لإنشاء وتطوير القطاعات التنموية التي بحسب طبيعتها تحتاج إلى التمويل طويل الأجل، وكذلك تقديم الدعم والتمويل للمشروعات الصغيرة للحرفيين وتشجيع صغار المستثمرين على توظيف مدخراتهم في الأنشطة التي تحقق إنتاجاً سلعياً أو خدمات أساسية وضرورية للمجتمع.

ولا شك أن مثل هذه المبادرة من المصارف ستكون ذات بعدين، اقتصادي، واجتماعي.

يتمثل البعد الاقتصادي في قيام المصارف بحشد وتعبئة المدخرات المحلية وإعادة توظيفها في تنمية الاقتصاد المحلي، وكذلك نشر الوعي الادخاري وتنميته بين أفراد المجتمع وحثهم على تحريك الأموال وعدم تعطيلها على اعتبار أنها أحد أهم موارد المجتمع، والإسهام في توسيع قاعدة الملكية في المجتمع بتوفير الأساليب الاستثمارية التي تضمن ذلك .

أما البعد الاجتماعي فيتمثل في أن المصارف بدعمها للأنشطة الإنتاجية وتمويلها للمشروعات الصغيرة التي بفضل انخفاض تكلفتها التشغيلية، وسهولة إدارتها، يمكن أن تحوي أعداداً كبيرة من أفراد المجتمع، وذلك على اعتبار أن المشاريع الكبيرة تتطلب أموالاً ضخمة في الوقت الذي لا تستطيع أن تستوعب فيه إلا جزءاً صغيراً من الأيدي العاملة من المجتمع، وهذا لا يحقق توظيف العمالة في البلدان النامية التي تعاني ندرة في رؤوس الأموال والقطاع الأجنبي وفائضاً في القوى العاملة⁽¹⁾.

وبالتالي ستعمل المشاريع الصغيرة على توفير فرص عمل لأكثر عدد من أفراد المجتمع وهو ما يضمن لهم مستوى معيشياً أفضل، وكذلك تساهم في توسيع قاعدة الملكية، وتحد من

(1) محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدى الاقتصادي، مصدر سبق ذكره، ص 379

مشكلة البطالة، وتعمل باستمرار على تحسين مستوى المهارات البشرية التي ستنمي لديها الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، وتنعكس على تطوير الصناعات المختلفة بالاقتصاد المحلي. هذا بالإضافة إلى أعمال أخرى يمكن أن تقدمها المصارف، كدراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية المقترحة وتشجيع المستثمرين على تنفيذها. ومن خلال هذه الأنشطة وغيرها تلعب المصارف دوراً مهماً في تحريك قوى العمل و الإنتاج، وترفع من مستوى التوظيف في الاقتصاد، الذي سينعكس على نمو مستوى الناتج القومي ورفاهية الأفراد وتنمية المجتمع.

ملهئد

تناولت في الفصل السابق مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأهم المرتكزات التي تقوم عليها عملية التنمية، ثم تطرقت إلى الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به المصارف والمؤسسات المالية في تكوين وتراكم رأس المال اللازم لإحداث التغيير المطلوب في الهيكل الاقتصادي .

وفي الباب الأول كنا قد تعرفنا على الآلية التي تعمل بها كل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، وعن طبيعة نشاطاتها وأساليبها في حشد الأموال وتوظيفها في الاقتصاد .

وفي المبحثين التاليين سنبحث في دور كل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ومدى مراعاتها لجوانب التنمية الاجتماعية في المجتمع .

المبحث الثاني:

دور المصارف التقليدية

في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- 1- يتمثل النشاط الأساسي للمصارف التقليدية في اقراض الأموال وإعادة إقراضها مقابل فائدة ثابتة ومضمونة، وهذا الإقراض بالنسبة للمصرف التقليدي يمثل زيادة في رأس المال دون تعرضه لخسارة أو مقابل خسارة نادرة جداً، وهذا ينفي عن المصرف التقليدي صفة المشاركة الحقيقية في النشاط الاقتصادي، وبذلك يفقد المصرف التقليدي دوره الاجتماعي الإيجابي⁽¹⁾.
- 2- تشكل المدخرات المحلية أحد العوامل الرئيسية لتمويل التنمية الاقتصادية، وفي ذلك يستخدم المصرف التقليدي سعر الفائدة كأداة لجذب المدخرات، إلا أن الدراسات تشير إلى عدم وجود ترابط إيجابي كبير بين الفائدة والادخار، وهذا ما أكدّه المحلل الاقتصادي Samuelson (سملسون) بقوله: «إن بعض الناس يقل ادخارهم بدل أن يزيد حينما تزيد أسعار الفائدة، وإن كثيراً من الناس يدخرون المبلغ نفسه تقريباً بغض النظر عن مستوى سعر الفائدة، وإن بعض الناس يميلون إلى خفض استهلاكهم إذا وعدوا بأسعار أعلى»، ثم يتابع قائلاً: «كل الدلائل توحي بأن مستوى الفائدة يميل في قراري الاستهلاك والادخار إلى إبطال تأثير كل منهما على الآخر»⁽²⁾، ولعل ما يؤكد ذلك أيضاً، الحجم الضخم من المدخرات التي تلقتها المصارف الإسلامية عند إنشائها على أساس المشاركة والتي كانت معطلة ولم تتفاعل مع سعر الفائدة.
- 3- يعتمد المصرف التقليدي في جذب المدخرات على سعر الفائدة الذي يمنحه للمودعين، حيث يعتمد المصرف إلى رفع سعر الفائدة على الودائع إذا كان يهدف إلى جذب المزيد من

(1) مجيد الشرع، النواحي الإيجابية في التعامل المصرفي الإسلامي، في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (دراسة تطبيقية)، بحث مقدم لمؤتمر اقتصاديات الأعمال في عالم متغير، الأردن، 2003م، ص 5.

(2) عبد الحميد الغزالي، الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي، سلسلة ترجمات الاقتصاد الإسلامي، منشورات مصرف التنمية الإسلامي بجدة، 1994، ص 18.

الأموال، إلا أنه نظراً لطبيعة العملية الاستثمارية التي يقوم عليها المصرف لتحقيق الأرباح من استثماره للودائع، والقائمة على الاقتراض بفائدة والإقراض بفائدة أعلى ليكون الفارق بين الفائدتين هو ربح المصرف، فإن سعر الفائدة يصبح سلاحاً ذا حدين.

فإذا تم رفعه بهدف تنمية الودائع لدى المصرف، فإنه في الجهة المقابلة سيؤدي إلى آثار غير ملائمة بالنسبة للمقترضين لأغراض الاستثمار، إذ سترتفع الفوائد على القروض، وبالتالي سترتفع تكلفة التمويل لدى المستثمر، وهذا لا شك سينعكس على كفاءة الاستثمار في الاقتصاد، وسيؤدي إلى توجيه المدخرات والموارد المالية إلى المشروعات الضخمة فقط.

4- يتوقف قرار الإقراض في المصرف التقليدي على معايير معينة أهمها:

- حجم الأرباح التي سيحققها المصرف على القرض الذي سيمنحه.
- قدرة المقترض على استرجاع القرض خلال مدة الاستحقاق.
- وأحياناً يطلب المصرف تقديم ضمانات معينة حسب ظروف المقترض.

لأن المصرف لن يمنح القرض إلا بعد التأكد من قدرة المقترض على سداد القرض مضافاً إليه الفوائد، وبالتالي تترتب على هذه الآلية آثارٌ سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أبرزها:

أ- تصبح فرصة الحصول على التمويل، غير متاحة لصغار المستثمرين وأصحاب المشروعات الناشئة والصغيرة التي تفتقد إلى الملائة المالية العالية، وبالتالي يصعب على هذه الفئة توفير التمويل اللازم والضروري لاستثماراتهم، رغم الدور الإيجابي الذي تلعبه المشروعات الصغيرة بالإسهام في تحقيق التشغيل والإنتاج وتحسين توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة⁽¹⁾، وسيؤدي ذلك إما إلى توقفها، وفي هذا تعطيل للطاقات والموارد الاقتصادية

(1) تسيطر المشاريع الصغيرة على البنية الإنتاجية لاقتصادات العديد من الدول، فقد أظهر قسم الأبحاث في مصرف إيطاليا Bank Of Italy أن الأهمية المحدودة للمشاريع متوسطة الحجم تصبح كبيرة في حال تصنيفها على أساس ملكيتها، حيث تمثل الشركات الصغيرة التي يعمل بها 10 عيال أو أقل نسبة 45٪ من الشركات في إيطاليا بينما لا تتعدى الشركات الضخمة التي يعمل بها أكثر من 500 موظف 20٪ من إجمالي الشركات، كما أن المشروعات الصغيرة تستوعب نسبة عالية من القوى العاملة، يعكس ذلك ضخامة عدد المشاريع الصغيرة

والبشرية⁽¹⁾، حيث تعني البطالة «فقدان مقدار من السلع والخدمات والكفاءات كان بالإمكان تحقيقها للاقتصاد المحلي».

وإما أن يدفعهم - أي أصحاب المشروعات الصغيرة - إلى اللجوء إلى مصادر تمويل أخرى، مثل تجار النقود والمرايين الذين يفرضون فوائد باهظة جداً على القروض التي يمنحونها، وهذا سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وارتفاع مستوى أسعار المنتجات.

وكل هذا له تأثير سلبي على عملية التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، فبينما تزداد المؤسسات الكبيرة ضخامة واتساعاً، تختنق المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وتتوقف عندما لا يتوفر لها التمويل الكافي، بالرغم من أنها قد تكون أفضل من حيث نوعيتها وأكثر إنتاجية - لكل وحدة رأس المال - من المشروعات الكبيرة.⁽²⁾

وهذا سيؤدي إلى تخصيص غير عادل لموارد وثروات الاقتصاد، وإلى احتكار وسيطرة المؤسسات الكبيرة، إضافة إلى أنه يخلق حالة من عدم الكفاءة في توزيع الدخل، بتركيز الثروة في أيدي أقلية من أفراد المجتمع.

ب- عندما يصبح الحصول على المال من المصارف متوقفاً على قوة الملاءة المالية وتوفر الضمانات، يصبح الائتمان متاحاً لأي غرض من الأغراض، بصرف النظر عما إذا

التي وصلت في إيطاليا إلى 750.000 مشروع صغير يشغل كلا منها أقل من 10 عمال/ موظفين (وهذا له مردود اجتماعي)، أما عن مساهمتها في الإنتاج فقد أظهر قسم الأبحاث أن المشروعات التي يشغلها أقل من 20 عامل فقط تساهم في تحقيق 42٪ من القيمة المضافة في الصناعة والخدمات غير المالية..

(نقلاً عن: سامر مظهر قنطقجي، التمويل المالي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم)، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية، www.kantakji.org.

(1) إذ يرتبط معدل الاستثمارات بمعدل البطالة بعلاقة عكسية، وتكمن هذه العلاقة في أن الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية تسهم في إيجاد فرص توظيف من خلال الطلب على عنصر العمل.

(2) أثبتت العديد من الدراسات الاقتصادية الأهمية العالية للمشروعات الصغيرة، من حيث العائد الذي تحققه، ففي دراسة قامت بها جامعة ولاية ميشيغان، تبين أن المشاريع الصغيرة تحقق عائداً مطرداً ومستمراً، وأنها أكثر إنتاجاً لكل وحدة رأس مال، وهي بوجه عام أكثر كفاءة مما يباثلها من المشروعات ذات النطاق الواسع، وكغيرها من الدراسات الأخرى أظهرت أن معدل الربح الاقتصادي للشركات الصغيرة دائماً أكبر من ربح الشركات الكبيرة، (محمد عمر شايرا، الإسلام والتحديات الاقتصادية، مصدر سبق ذكره، ص 392).

كان هذا التمويل سيوجه إلى استثمار منتج أو لا، وهذا سيوجد أنماط استهلاك غير رشيدة، عندما يكون بوسع الأفراد الحصول عليه، سواء من أجل الاستهلاك التفاخري، أو المضاربات على العملات وأسعار الأسهم، أو غيرها من السلوكيات التي قد تؤدي إلى إحداث توسع نقدي مفرط أو إلى استخدام مسرف لا حاجة له، مما يعد إهداراً للمدخرات المحلية، ويعرقل استخدام المال وتوظيفه في متطلبات الإنتاج والتسويق وتلبية الحاجات الأساسية، بشكل يضمن استقرار الاقتصاد وتوازنه ومن ثم نموه، كما أن نتائج التوسع في منح الائتمان يؤدي إلى حدوث خلل عند ارتفاع التدفقات النقدية عن التدفقات الإنتاجية، وهو ما ينتهي بحدوث التضخم النقدي، ويعرقل عملية التنمية الاقتصادية التي تتطلب الاستقرار.⁽¹⁾

ج- توفير التمويل لمختلف المشروعات دون مراعاة حاجات المجتمع لما تنتجه تلك المشروعات من سلع أو خدمات، أو مراعاة ما إذا كانت أنشطة تلك المشروعات تتماشى مع قيم وعادات المجتمع وسلوكياته أم لا. وفي هذا إغفال للجوانب الاجتماعية والأخلاقية التي تركز عليها التنمية الاجتماعية.

تعمل آلية الملاءة والضمانات على توجيه الحجم الأكبر من التمويل المتاح في الاقتصاد إلى الفئة الأصغر والأكثر غنى في المجتمع، وبالتالي فهي تزيد من اتساع الهوة بين فئات المجتمع وتعرقل هدف تحقيق العدالة الاجتماعية.

5- تقتضي مصلحة المصرف التقليدي العمل على تنمية الودائع حتى يتمكن من تحقيق المزيد من الأرباح، وفي سبيل ذلك يعمل المصرف على تشجيع أكبر عدد ممكن من الأفراد لإيداع أموالهم عنده، حتى يتسنى له استخدام أكبر حجم من الودائع في الإقراض، وهذا الأمر سيؤدي إلى إيجاد شريحة عريضة من أفراد المجتمع لهم موقف سلبي من عمليات الاستثمار التي تتفاعل فيها عناصر الإنتاج (المال، والعمل، والخبرة) تفاعلاً حقيقياً، كما يزيد في غنى شريحة معينة دون بذل أي جهد حقيقي، أو القيام بأي دور إيجابي نحو عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.⁽²⁾

(1) محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، مصدر سبق ذكره 394.

(2) مجيد الشرع، النواحي الإيجابية في التعامل المصرفي الإسلامي، مصدر سبق ذكره، ص 6.

- 6- تعتمد عملية التراكم الرأسمالي المطلوب للتنمية الاقتصادية على تعبئة المدخرات وتوجيهها للأنشطة ذات الجدوى الاقتصادية، وهذا يتطلب وجود معايير اقتصادية لاختيار المشاريع الأكثر إنتاجية، ومنحها الأولوية في التمويل، إلا أن الواقع يشير إلى أن المصارف التقليدية تفتقد لمثل هذه المعايير عند قيامها بدور الوساطة، حيث إنها تعتمد على المعايير المالية البحتة التي تهتم بملاءة العميل، وهذا يعني أن النظام المصرفي التقليدي متحيز للأغنياء وذوي الملاءة المالية، وليس لذوي الكفاءة والجدوى الاقتصادية.
- كما أنه وفق هذه المعايير فإنه يساعد على تركيز الأموال لدى أصحاب الثروات والأغنياء الذين توليهم المصارف التقليدية أهمية خاصة، ويصبح حصولهم على التمويل متاحاً بشكل أسهل، ولو بدافع السيطرة والاحتكار، وهذا يتنافى مع قاعدة توسيع المشاركة في المجتمع، كضرورة اقتصادية ويعمق من حالات عدم العدالة الاقتصادية والاجتماعية.
- 7- توسع المصارف التقليدية في منح القروض غير الإنتاجية يؤدي إلى زيادة حجم الأموال المتداولة، وهذه الزيادة في النقود إذا لم تقابلها زيادة موازية في الإنتاج فإنها ستؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار عن الحد الطبيعي، وبالتالي تعرض الاقتصاد لموجات تضخم سعري أو نقدي.
- 8- إذا لجأ المصرف التقليدي إلى رفع أسعار الفوائد على القروض، فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار، حيث إن سعر الفائدة على القرض بالنسبة للمستثمر يدخل ضمن تكاليف تمويل العملية الاستثمارية التي يسعى إلى تمويلها، وبالتالي يصبح الحافز على الاقتراض لأجل الاستثمار الإنتاجي ضعيفاً، لأن المخاطرة تزيد - بلا شك - حينما ترتفع تكلفة الاقتراض بهذا الشكل، وبالتالي فإن المستثمر قد يحجم عن الاستمرار في مشروعه، إذا كان معدل العائد المتوقع على الاستثمار لا يفوق معدل الفائدة على القرض، وإذا كانت لديه أموال يريد ضمها إلى القرض لتوفير التمويل المطلوب، فإن ذلك قد يضطره لتوجيه أمواله لاستثمارات أخرى مثل الاستثمار في السندات ذات العائد الثابت، أو شهادات الاستثمار، أو أذون الخزانة، أو عن طريق الودائع لأجل لدى المصارف، والتي قد يرى المستثمر أنها أكثر ربحاً، وحينها يتحول العديد من الأفراد وأصحاب الأعمال

إلى شركاء نائمين⁽¹⁾، ينتظرون دخلاً بدون مخاطرة، وهذا الأمر يعتبر إحدى حالات سوء استخدام الموارد التمويلية وعناصر الإنتاج في الاقتصاد⁽²⁾.

9- سعر الفائدة على القرض يمثل تكلفة زائدة على الإنتاج⁽³⁾ إما أن يتحمله المنتج (انخفاض هامش الربح)، وإما أن يتحمله المستهلك (ارتفاع سعر السلعة)، وبالتالي فسيؤدي ذلك إما إلى انخفاض معدل الاستثمار الإنتاجي، أو انخفاض معدل الاستهلاك أو كليهما معاً، فارتفاع سعر الفائدة على الإقراض سيؤدي إلى توقف المشاريع التي يتوقع أن يقل عائدها عن معدل سعر الفائدة، وكلما انخفض سعر الفائدة على التمويل، كلما زاد ذلك من عدد المشاريع الحدية في الإنتاج. (وهذا يعني أن نمو رأس المال الحقيقي يعوقه سعر الفائدة النقدي)⁽⁴⁾.

10- من طبيعة أسعار الفائدة التقلب المستمر وعدم الاستقرار، فزيادة هذه التقلبات تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار في الاقتصاد، التي تنعكس بدورها على قرارات المدخرين والمستثمرين، وحينها يتحولون بقراراتهم الاستثمارية من الأجل الطويل إلى الأجل القصير، لأن مخاطر عدم التأكد التي تشوب العائد المتوقع تجعل من الصعب اتخاذ قرار مؤكد بشأنها في الأجل الطويل.

11- وبالتالي يؤدي انخفاض عمليات الاستثمار لأجل طويلة إلى انخفاض الإنتاجية ومعدل النمو في الاقتصاد المحلي، ومن المؤكد أن الأداء الاستثماري الجيد هو مفتاح النمو السريع للاقتصاد⁽⁵⁾.

(1) يطلق مصطلح (الشركاء النائمون) *Sleeping Partners* على الأفراد السليبين الذين يفضلون استثمار مدخراتهم بشراء سندات ذات فوائد ثابتة ويبتغون عوائد مضمونة، ووصفوا بالنائمين، لأنهم لا يشاركون في العمل والإنتاج.

(2) عبد الرحمن يسري أحمد، النقود والفوائد والبنوك، مصدر سبق ذكره، ص 272.

(3) في دراسة أجراها Leibling (ليبلنج) على عدد من المؤسسات الأمريكية خلال ثمان سنوات وجد أن الفوائد قد بلغت ثلث العائد الإجمالي على رأس المال، مما أدى إلى تآكل أرباح الشركات وانخفاض إنتاج الاقتصاد الأمريكي وبالتالي أدى إلى انخفاض التكوين الرأسمالي. (نقلاً عن: عبد الحميد الغزالي، الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي، مصدر سبق ذكره، ص 19).

(4) يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية، «الأساس الفكري»، مصدر سبق ذكره، ص 56.

(5) عبد الرحمن يسري أحمد، النقود والفوائد والبنوك، مصدر سبق ذكره، ص 265.

عند حدوث التضخم في الاقتصاد⁽¹⁾ يلجأ المصرف المركزي لعدة وسائل لمقاومته، من بينها رفع سعر الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني لدى المصارف التقليدية للحد من قدرتها على التوسع في منح الائتمان (الإقراض)، أو من خلال عمليات السوق المفتوحة، بهدف التقليل من السيولة وتخفيض الطلب الكلي.

وعادة ما تؤدي هذه الإجراءات إلى انخفاض حجم الائتمان المصرفي، ومن ثم انخفاض عرض النقود، ويطلق على هذه السياسة (سياسة نقدية انكماشية) وقد أثبتت تجارب بعض الدول المتقدمة نجاحها في علاج التضخم الناشئ عن زيادة الطلب - عند مستوى التوظيف الكامل - لكن الوضع يختلف في البلدان النامية التي تمثل قضية التنمية محور سياساتها، إذ أن علاج التضخم الناشئ عن زيادة الطلب عن التوظيف الكامل أمر غير واقعي، وذلك لأن الدول النامية لم تصل إطلاقاً إلى حالة التوظيف الكامل، وتعاني العديد من أنواع البطالة (بطالة إجبارية، احتكاكية، مقنعة) وفي مثل هذه الظروف فإن السياسة النقدية الانكماشية، يمكن أن تؤدي إلى خفض معدلات التضخم في الأجل القصير فقط، عن طريق خفض الطلب الكلي، لكن هذا في حد ذاته قد يعرقل حدوث أية زيادة محتملة في الناتج الحقيقي، حيث لم يصل هذا الناتج إلى مستوى الناتج الذي يتحقق عند التوظيف الكامل كما هو الحال في البلدان المتقدمة، فالسياسة النقدية الانكماشية ستؤدي إلى انخفاض الطلب على الاستثمار، وحيث إن هناك عناصر إنتاجية غير موظفة فإن الحد من النشاط الاستثماري يعني ضياع فرصة لتنمية الناتج الكلي، وزيادة التوظيف الذي تتطلبه التنمية الاقتصادية.⁽²⁾

12- إن المصارف التقليدية وإن كانت قد أسهمت بشكل مباشر في تمويل مشروعات إنمائية

(1) كما يؤكد العديد من الاقتصاديين أن الفائدة هي أحد الأسباب الرئيسية للأزمات الاقتصادية، يقول المحلل الاقتصادي SIMONS (سيمسون) أن السبب الرئيسي لأزمة الكساد العالمي التي حدثت 1929-1933 م هو تغيرات الثقة التجارية الناشئة عن نظام ائتماني غير مستقر (نقلاً عن: عبد الحميد الغزالي، الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي، مصدر سبق ذكره، ص 21).

(2) عبد الرحمن يسري أحمد، النقود والفوائد والبنوك، المصدر السابق، ص 281.

ذات طابع اجتماعي في بعض البلدان في ظروف معينة، إلا أن ذلك لم يحدث إلا بعد إلزامها عن طريق السلطات الاقتصادية وتوجيهها بتعليمات مباشرة للقيام بذلك⁽¹⁾.

13- يعتبر سعر الفائدة أداة رديئة ومضللة في تخصيص الموارد الاقتصادية، ولا تعبر الناحية الاجتماعية أي اهتمام، فتحرم المجتمع من مشروعات ضرورية وتعيق حركة التنمية فيه. ففي دراسات ميدانية قام بها Enzler (إنزler) و Conrad & Johnson (كونراد و جونسون) توصلوا إلى أن رأس المال في الاقتصادات المعاصرة قد أسيء تخصيصه إلى حد خطير بين قطاعات الاقتصاد وأنواع الاستثمارات بسبب سعر الفائدة⁽²⁾ فالمشروعات الكبيرة (بحجة ملاءمتها) تحصل على قروض أكبر وبسعر فائدة أقل، بينما العكس تماماً يحدث بالنسبة للمشروعات المتوسطة والصغيرة التي قد تكون أكثر فائدة وإنتاجية.

هذه أبرز الجوانب ذات الأهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تلتقي فيها متطلبات التنمية مع نشاطات المصارف

ومما سبق يتضح أن المصرف التقليدي بحكم طبيعته التجارية، واعتماد نشاطه على الفائدة كأداة لجذب المدخرات وإعادة تخصيصها بما يحقق له ربحاً يفوق ما يدفعه من فوائد على تلك المدخرات، يبقى نشاطه محصوراً في الأنشطة التي تحقق له المزيد من الأرباح، وبالتالي فهو لا يعطي اعتباراً لمتطلبات التنمية الاقتصادية بالرغم من أنه قد يسهم في تمويل مشروعات منتجة أو استثمار حقيقي، لكن تبقى تلك المساهمات عرضية لأنها توافقت مع سياساته الربحية أو وفق سياسات السلطة النقدية، ولم تكن بقصد المشاركة في دعم القطاعات الإنتاجية.

(1) عبد الرحمن يسري أحمد، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مقال منشور بموقع Islam Online على شبكة المعلومات الدولية، ص 3

(2) عبد الحميد الغزالي، الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي، مصدر سبق ذكره، ص 17.

فحيثما تكون الملاءة المالية، يكون التمويل متاحاً، وبالتالي يبقى من يفتقد الملاءة المالية من صغار المستثمرين أو ذوي الحرف الإنتاجية خارج نطاق اهتمام المصارف التقليدية، وهنا لا سبيل للإسهام في التنمية الاجتماعية.

وصحيح أن التنمية هدف مشترك بين مؤسسات المجتمع كافة، وليس بإمكان أي مؤسسة تحقيقه بمفردها، لكن يبقى لكل مؤسسة دور في المجتمع وإسهام في دعم وتعزيز التنمية المنشودة، وهذا ما أغفلته المصارف التقليدية .

المبحث الثالث:

دور المصارف الإسلامية

في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

1- يعتمد المصرف الإسلامي على آلية المشاركة في الربح والخسارة عند قيامه بدور الوساطة المالية بين أصحاب المدخرات الذين يريدون استثمار أموالهم بالمشاركة، والمستثمرين الذين يريدون تمويلاً لمشروعاتهم على هذا الأساس.

وبالتالي فإن المدخرين ينتظرون عائداً على استثمار أموالهم، والعائد على الاستثمار (ربح) وليس (فائدة ثابتة)، والربح يتحدد مقداره تبعاً لنجاح المشروع الاستثماري، وهو هذا يرتبط ارتباطاً مباشراً بالنشاط الإنتاجي، وهناك بالطبع احتمالات تحيط بهذا العائد، فقد يكون مرتفعاً، وقد يكون منخفضاً، ومن المنطقي أن أي شخص يريد استثمار مدخراته سوف يجد حافزاً أكبر كلما توقع ربحاً أكبر، وهذا لا يتحقق في آلية سعر الفائدة المحددة بقيود تفصله عن النشاط الإنتاجي (قيود يضعها المصرف المركزي، أو قيود تمارسها المصارف التقليدية بنفسها لأغراض السياسة الائتمانية والقدرة الوفاءية)⁽¹⁾، وبالتالي فإن معدلات الأرباح في إطار آلية المشاركة تتغير بمرونة أكبر بكثير من أسعار الفائدة في إطار آلية التمويل بالدين.

وهذا يعني أن أسلوب المشاركة الذي تمارسه المصارف الإسلامية أكثر قدرة على جذب المدخرات لأغراض الاستثمار ودعم التنمية الاقتصادية.

2- يمتنع المصرف الإسلامي عن تقديم الدعم أو التمويل لأية نشاطات أو مشروعات تنتج سلعاً أو خدمات يمكن أن تكون لها آثاراً سلبية على المصلحة الاقتصادية أو البيئية، أو تتنافى مع قيم وعادات المجتمع الإسلامي، مهما تعاظمت الأرباح وتوافرت الضمانات، حيث تعرض كافة أعمال المصرف على هيئة الرقابة الشرعية التي تتولى توجيه أنشطته إلى المجالات التي تراعي أولويات حاجات الأفراد واستخدام الموارد المتاحة بشكل أفضل.

(1) عبد الرحمن يسري أحمد، النقود والفوائد والبنوك، مصدر سبق ذكره، ص 278.

وبهذا يعمل المصرف الإسلامي كمصفاة للمشروعات غير المرغوب فيها اقتصادياً واجتماعياً، إضافة إلى أنه بذلك يجد من هدر الموارد المتاحة، ويعزز من قيم المنظومة الاجتماعية وتنمية الحس العقائدي بالالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

3- من خلال سعي المصرف الإسلامي لتعظيم أرباحه، فإنه يعطي الأولوية في التمويل للمشروعات الأكثر إنتاجية، لأن عائدها سيكون أكبر، ثم التي تليها في العائد، ثم التي تليها، وبالتالي فإن آلية المشاركة ستعمل على توزيع الموارد النقدية، تبعاً لمعدلات العوائد المتوقعة، وتعتمد هذه النتيجة على الممارسات الكفوءة لعمليات المشاركة، فكلما ارتبطت هذه العمليات بالمعدلات المتوقعة للأرباح مقدرة على أسس سليمة، مع أخذ - عنصر المخاطرة- في الحسبان، أصبحت - أي آلية المشاركة - أكثر كفاءة واقترب استخدام الموارد النقدية المخصصة للاستثمار في المجتمع إلى الاستخدام الأمثل لها، ووفق معيار الإنتاجية فإن المصرف الإسلامي لن يمتنع عن تمويل أي مشروع ناشئ أو صغير إذا تبين عند دراسة جدواه ارتفاع إنتاجيته وكفاءة القائمين عليه.

يضاف إلى ذلك أن المصرف الإسلامي لن يمتنع أيضاً عن تمويل مشروعات ذات عوائد إنتاجية منخفضة، إذا تبين ارتفاع العائد الاجتماعي الذي يمكن أن تقدمه تلك المشروعات، على اعتبار أن الربح الاجتماعي يدخل ضمن أهداف المصرف الإسلامي⁽¹⁾.

4- يؤدي استخدام المصرف الإسلامي لأدوات نظم التشغيل القائمة على المضاربة والمشاركة والإجارة بأنواعها المختلفة، إلى توسيع قاعدة العملاء الذين يتعامل معهم المصرف الإسلامي، ويتيح الفرصة لأصحاب المشروعات الصغيرة - الذين لا تمكنهم ملاءتهم المالية من الاقتراض من المصارف التقليدية - للحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم، وبذلك يتاح التمويل لأصحاب المهن الحرة والحرفيين، وصغار التجار، وحديثي التخرج من المؤسسات التعليمية والتدريبية، وتذليل الصعوبات المالية والفنية أمامهم. وبذلك يسهم المصرف الإسلامي في تنمية طاقات المجتمع، ويساعد على زيادة نسبة التوظيف كمطلب اقتصادي واجتماعي.

(1) عبد الرحمن يسري أحمد، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية، مصدر سبق ذكره، ص 7.

وفي المقابل أتاح الفرصة لصغار العملاء وذوي الملاة المنخفضة للعمل والإنتاج، وهذا في الوقت نفسه سيحث الأفراد العاطلين عن العمل ويشجعهم على تحسين معيشتهم - على اعتبار أن من يحصل على العمل يحصل على فرصة لزيادة دخله - ويؤدي إلى تحريك الأموال المعطلة بعيداً عن الربا، ويدفع بها للمشاركة في المشروعات الاقتصادية وتعزيز الخطط التنموية.

وبهذا يسهم المصرف الإسلامي في تعزيز فرص المساواة في المجتمع، عندما يتعامل مع طبقات المجتمع الفقيرة والمتوسطة، ويوجه الموارد نحو التخصيص الأمثل.

5- تتميز أنشطة المصرف الإسلامي بالتعدد والتنوع، إذ يمارس المصرف الإسلامي أعمال المصارف التجارية، والمصارف المتخصصة، ومصارف الاستثمار، وشركات التجارة الداخلية والخارجية وأنشطة التصدير والاستيراد، والاستثمار المباشر، هذا التنوع منح المصرف الإسلامي دوراً فاعلاً وحيوياً بالتوسع في دعم مختلف القطاعات الاقتصادية، والمساهمة في تحقيق التوزيع المتوازن للموارد المتاحة. وبهذا فإن المصرف الإسلامي يعد شركة استثمار حقيقي، باعتماده على آلية المشاركة، حين يشارك في إنشاء ودعم القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة، ويقوم بالاستثمار المباشر، بتوظيفه للأموال في الأنشطة الإنتاجية (زراعية وصناعية... الخ) أو الدخول في نشاطات تجارية، من خلال شراء السلع لحسابه ثم إعادة بيعها.

وبالتالي فإن رأس مال المصرف الإسلامي يعدّ (رأس مال مخاطر)، ومن المتعارف عليه اقتصادياً أن (رأس المال المخاطر هو أموال تعمل في مجال التنمية)⁽¹⁾.

6- من المسلمات الاقتصادية، أن النشاط الاقتصادي يتحرك في قطاعين (مالي وإنتاجي) وأن استقرار الاقتصاد متوقف بشكل أساسي على حالة التوازن بين هذين القطاعين، بحيث يؤدي زيادة أحدهما عن الآخر إلى اختلال قوى الاقتصاد وظهور المشاكل الاقتصادية التي في مقدمتها (التضخم والكساد)، فإذا حدث نمو في الكتلة المالية دون أن يقابله نمو

(1) عبد الحميد الغزالي، البنوك الإسلامية «الإيجابيات والسلبيات»، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع IslamOnLine، 3/2/2000 م.

موازٍ في الكتلة الإنتاجية، سيحدث فائض في النقد المتداول، ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار فيقع التضخم، وبالعكس، إذا أصبحت الكتلة الإنتاجية أكبر من الكتلة المالية، فإن النتيجة ستكون انخفاض في الطلب على السلع والخدمات ويؤدي إلى ركود الاقتصاد.

لذلك فإن المصرف الإسلامي باعتماده آلية المشاركة يعمل على الحد من هذه المشاكل، حيث أن الأموال التي يضخها المصرف في الاقتصاد مرتبطة أساساً بالإنتاج الحقيقي، لأن زيادة التمويلات الممنوحة تقابلها زيادة في إنتاج السلع والخدمات، فيزداد الدخل ليقابله زيادة الاستهلاك، دون أن يتأثر مستوى الأسعار. وبهذا يسهم المصرف الإسلامي في استقرار الاقتصاد، والحد من ظهور التضخم أو الكساد.

7- تقوم معظم أنشطة المصرف الإسلامي في مجال الأعمال على أساس المشاركة مع المودعين (أصحاب المال) والمستثمرين (أصحاب المشروعات) باستخدام أدوات الاستثمار، كالمضاربة والمشاركة.. وغيرها، وبذلك يعمل المصرف على تفاعل رأس المال مع العمل والخبرات، والذي ينعكس على شكل (نشاط إنتاجي حقيقي) مرتبط بمتطلبات الربح والاستهلاك؛ من خلال ما ينتجه من سلع وما يوفره من خدمات.

وبهذا يربط المصرف الإسلامي بين مشروعات الإنتاج في الاقتصاد المحلي، فحين يتولد الدخل، يزداد الطلب، وتزداد فرص العمل، وتدور عجلة الاقتصاد الوطني، (فيحد من الركود والبطالة) وبذلك يسهم المصرف في تعزيز متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

8- تنفرد المصارف الإسلامية عن بقية المصارف الأخرى، بقيامها بنشاطات اجتماعية للعمل على تعزيز التنمية الاجتماعية، حيث يقوم المصرف الإسلامي بإخراج الزكاة عن أمواله، وقبولها من الغير لإعادة توجيهها في مصارفها الشرعية بالمجتمع، كما يقدم القروض الحسنة والمساعدات للمعوزين وذوي الحاجات⁽¹⁾، إضافة إلى دعمه لمؤسسات العمل الخيري.

(1) خصص المصرف الإسلامي الدولي للتنمية مبالغ مالية وصلت إلى (800) مليون دولار وفقاً على المشاريع الخيرية في العالم الإسلامي، (نقلاً عن: عمر الكتاني، دور المصارف وشركات التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع IslamOnLine.

9- تخضع كافة الأموال المودعة لدى المصرف الإسلامي لاحتساب زكاة الأموال عليها ونسبة 2.5٪ متى وصلت النصاب الشرعي وحال عليها الحول، سواء كانت أموالاً نامية أم لا، وسواء كان لها عائد بالفعل أم لا، لذا فإن الاحتفاظ بالأموال في حسابات جارية سيلزم المودعين بدفع زكاة هذه الأموال، مما يؤدي بالنتيجة إلى أن تقل أهمية الحساب الجاري لدى المصرف الإسلامي، وبالتالي يمكن اعتبار الزكاة أداة لتوجيه الأموال السائلة نحو الاستثمار والمشاركة في العملية الإنتاجية.

هذه أبرز الجوانب ذات الأهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

التي تلقت فيها متطلبات التنمية مع نشاطات المصارف

ومما سبق، يتأكد التوجه التنموي الشامل للمصرف الإسلامي حين يأخذ بالاعتبار مقاصد الشريعة ويراعي أولويات التنمية، ويعتمد في نشاطه أدوات تقوم على الاستثمار الحقيقي وتوسيع قاعدة الإنتاجية، وتحد من حالات سوء استخدام الموارد، وتساهم في حفظ توازن دوران المال، وإعادة توزيعه على الفئات الصغيرة، وبذلك يسهم المصرف في تحقيق التنمية الاقتصادية ويعزز قيم العدالة والتكافل الاجتماعي ليكون له دور فاعل في تحقيق التنمية الاجتماعية.